

# التلفزيون الإيراني جزء من أدوات قمع المعارضين

## إنتاج الاعترافات التلفزيونية القسرية نشط بعد ثورة الخميني



التلفزيون الرسمي صوت النظام لا صوت الشعب

وحتى الآن، لم يكن هناك إعلان عن محاسبة أي شخص. لكن هناك الكثير بحسب التقرير، بمن فيهم أولئك الذين لم يروا اعترافاتهم حتى الآن نُبِث. وجاءت هذه الأرقام الهائلة بمثابة مفاجأة لنايري وغيرهم من الباحثين. وقال نايري "كان ذلك بسبب صدمة الأعداد الهائلة ما دفعنا لأن نمنح الأمر مزيداً من الاهتمام. إذا وضعت كل هذه الحوادث معاً، عندئذ فقط ترى مدى ضخامة المشكلة. لا يحدث الأمر فقط بين الصين والأخرى. لا، هذا ممنهج، ومستمر".

وقال إن "إيران أفلتت لوقت طويل من المسؤولية عن انتزاع الاعترافات القسرية". وأضاف "فيما يعرض التلفزيون الرسمي الإيراني بشكل مستمر برامج ناجمة عن التعذيب والترهيب، فإن أوراسيا ويسافرون ويعملون بحرية في أوروبا من دون أي عواقب".

ويصف تقرير منظمة "العدالة من أجل إيران" والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بالتفصيل حالة مزار باهاري، الذي قال في وقت لاحق إن مسؤولي وزارة المخابرات عذبوه 11 آخرين للإدلاء باعترافات قسرية تزعم زورا بأنهم اغتالوا علماء نوويين نيابة عن إسرائيل. وقال التقرير "حتى بعد الاعتراف باغتيال العلماء النوويين الإيرانيين، كان باهاري لا يزال يتعرض للتعذيب والضغط حتى يتحمل مسؤولية حادثة أخرى لم يتم حلها تتعلق بانفجار حدث في مصنع الصواريخ في مالارد".

وتم إطلاق سراح باهاري في ما بعد وغادر إيران إلى ألمانيا. وبعد أن تحدثت خدمة "بي.بي.سي" الفارسية عن قصته، وصف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي رباعي في أغسطس تعذيب باهاري بأنه "غير مهني" وقال إن المسؤولين سحاسبون.

الخارجية بأنه "النظام إيران بضمان عدم انطلاق أقمارها الصناعية الضارة خارج أراضيها".

ويعود استخدام الاعترافات القسرية إلى السنوات التالية لقيام الثورة التي قادها آية الله الخميني عام 1979. حيث بث التلفزيون الحكومي اعترافات المشتبه بهم من أعضاء الجماعات الشيوعية والمتحدرين وغيرهم. وحتى مهدي بازرگان، أول رئيس وزراء إيراني بعد الثورة، حذر في مرحلة ما من أنه يمكن اعتقاله وعرضه على التلفزيون "وهو يكر أشياء مثل البيغاف".

وكان هناك عدد من الحالات الشهيرة للاعترافات القسرية التي تم بثها، مثل تلك التي تحدثت بها مراسل مجلة "نيوزويك" مزار باهاري، الذي دفع بريطانيا لإبطال ترخيص نراغ التلفزيون الحكومي الإيراني الناطق باللغة الإنكليزية.

التي طالما انتقدتها أوروبا والولايات المتحدة، فضلا عن مجموعات حقوق الإنسان.

وفرضت واشنطن عقوبات على بنك يدعم هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية في نوفمبر 2018، وبعد ذلك فرضت عقوبة على مديرها، عبدالعلي علي الأصغري. وتقول وزارة الخزانة الأميركية إن "الهيئة الإيرانية تبث بشكل روتيني تقارير إخبارية كاذبة ودعاوية، بما في ذلك الاعترافات القسرية للمعتقلين السياسيين".

ويرغم المدعون الأميركيون أن أحد موظفي الهيئة قام بتجنيد محلل استخباراتي سابق في سلاح الجو الأميركي للعمل بقوات الحرس الثوري. ومع ذلك، يتم رفع العقوبات على الهيئة نفسها كل ستة أشهر منذ أن فرضتها إدارة أوباما في عام 2013، بشكل جزئي مقابل ما وصفته وزارة

أكد تقرير لمنظمات حقوقية دولية أن التلفزيون الرسمي الإيراني ليس مجرد منصة إعلامية ولا يتمتع بالاستقلالية بأي حال من الأحوال، بل هو جهاز قمع تستخدمه الدولة ضد المعارضين عبر بث اعترافات قسرية تمت تحت التعذيب والتهديد.

دبي - بث التلفزيون الرسمي اعترافات قسرية مشتبه بها لما لا يقل عن 355 شخصا خلال العقد الماضي كوسيلة لقمع المعارضين والنشطاء نيابة عن الأجهزة الأمنية في البلاد، إذ تؤكد المنظمات الحقوقية أن ذلك يرقى إلى التعذيب وأن على الفاعلين أن يواجهوا عواقب قانونية في الخارج.

وقالت "الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" ومقرها باريس، ومنظمة "العدالة لإيران" التابعة لها وهي مجموعة للمساعدة القضائية مقرها لندن في تقرير نشر الخميس، إن على إيران أن توقف عرض "الاعترافات القسرية" للسجناء على التلفزيون الرسمي.

وأفاد الأمين العام للفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان عادل الرحمن خان إن "الاعترافات القسرية المتلفزة من جانب وسائل الإعلام الرسمية استُخدمت بشكل ممنهج من جانب السلطات الإيرانية لقمع المعارضة طيلة عقود".

وأضاف "حان الوقت للمجتمع الدولي أن يضغط على إيران لإنهاء هذه الممارسة التي تشكل مصدر العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة".

### التلفزيون الرسمي الإيراني منخرط بشكل فاعل في إنتاج وبث اعترافات قسرية للمعتقلين وسرقة بياناتهم والتشهير بهم

وأوضح التقرير أن "الضحايا كشفوا أنهم لم يتعرضوا فقط للتعذيب وسوء المعاملة لإجبارهم على الاعتراف -وغالبا ما كانت أقوالا زائفة- أمام الكاميرا، لكن أكثر من هذا فإن بث هذه الاعترافات تسبب في ألم ومعاناة هائلين".

ويتم تدريب السجناء على القراءة من لوحات بيضاء، حيث أمرهم مراسلو التلفزيون الحكومي بتكرار الاعترافات وهم يبتسمون.

ويقول تقرير الممثلين إن وسائل انتزاع الاعترافات تضمنت وسائل "تعذيب جسدي" كالجلد والتعليق من البدن والصعق بالكهرباء.

## جمعية للإعلام والناشرين لإنقاذ القطاع في المغرب

العمومية التي تفخر هذه الصحف والمواقع والإذاعات بتقديمها مهيا. وأكد رئيس تحرير "الأحداث المغربية" المختار الغزيوي، أن القطاع يعيش وضعية صعبة، وأن الجمعية "جاءت من أجل إنقاذ هذه المهنة وإعادة الاعتبار لها". وتساءل الغزيوي "كيف يفعل إلا تصل الجريدة إلى مناطق في جنوب في المغرب إلا يوما واحدا بعد الصدور".

موردا أن الخط التحريري الذي يجمع أعضاء الجمعية "هو المغرب".



عبدالمجيد الدلمي  
طلب الدعم من الدولة ليس بدعة بقدر ما هو معمول به في العالم

بدوره، أكد المدير العام لمجموعة "غلوبال ميديا" أحمد الشرعي، أن الفترة التي تمر فيها مهنة الصحافة فرضت على الجميع تأسيس هذا التكتل لأجل البقاء بصوت واحد عن المشاكل التي تمسهم. أما المدير العام لمجموعة أم.أف.أم كمال لحو، فقد اعتبر أن التحاقه بهذا المشروع "هو نتاج تفكير عميق في كيفية الوصول إلى حلول تضمن لهذا القطاع بقاءه".

وصدر بيان عن الجمعية أوضح أن المشاركين في الاجتماع العام التأسيسي "درسا وضعية الصحافة المغربية خلال جائحة كوفيد - 19 وتداعيات الأزمة الوبائية على القطاع"، من أجل المساعدة في إنقاذ المؤسسات المتضررة.

المدار البيضاء - قال المدير العام لمؤسسة "إيكوميديا" الإعلامية عبدالمعز الدلي، إن الدولة مطالبة اليوم بدعم قطاع الإعلام والنشر في المغرب وإنقاذه من تداعيات السياق الصعب الذي يعيشه؛ "لأن الصحافة تقدم خدمة عمومية".

وجاءت كلمة الدلي خلال الاجتماع التأسيسي للجمعية الوطنية للإعلام والناشرين الأربعة وتم انتخاب الدلي رئيسا لها وتكليفه بتشكيل مكتبها الإداري وتكوين لجنة مصغرة مكونة من خمسة أعضاء مهمتها صياغة القانون الأساسي والداخلي للجمعية. بحضور ممثلين عن الصحف الورقية والمواقع الإلكترونية والإذاعات الخاصة. واعتبر الدلي أن طلب الدعم من الدولة "ليس بدعة بقدر ما هو معمول به في دول العالم، مشيرا إلى أن صحفا عالمية تتلقى هذا الدعم مثل جريدة لوفيارو الفرنسية.

ومن المهمات العاجلة لرئيس الجمعية الاتصال بالجهات المشرفة على القطاع الإعلامي المغربي، من أجل البدء الفوري بتقديم حلول عملية وملموسة للضرورة الحارقة التي تهدد القطاع.

واتفق المؤسسون بعد دراسة جميع النقاط على إنشاء كتل مهني يكون الممثل الأساسي في كل ما يتعلق بالصحافة ويدافع عن المهنة ويقوي القطاع، ويواكب مختلف التطورات المجتمعية.

وشددوا على استمرارية المطبوعات الورقية والإلكترونية والإذاعات المغربية بشكل قوي وجاد، يوازي قيمة الخدمة

المفهوم عدم الإفراج عن الستة جميعهم". وتجمع العشرات من الأشخاص بينهم سياسيون معارضون، أمام مقر المحكمة قبل بدء الجلسة، دعما للمتهمين، وهتفوا "لن يتم إسكات الصحافة الحرة"، بحسب ما أفادت وسائل إعلام عدة.

وقالت لجنة حماية الصحفيين إن على تركيا أن توقف محاكمتها للصحافيين وأن تضمن حماية أكثر من اثني عشر منهم أمام المحكمة في الأيام القادمة من فبراير كوفيد - 19.

وقال غولنوزا سعيد، منسق برنامج أوروبا وآسيا الوسطى، لجنة حماية الصحفيين، "إن العدد الهائل من المحاكمات التي تستهدف الصحفيين الأتراك يظهر ازدياد السلطات وعداها تجاه وسائل الإعلام".

وأضاف "إن هذا الوضع غير مقبول أكثر خلال وباء الفايروس التاجي".

وقال سعيد "يجب على السلطات التركية التوقف عن محاكمة الصحفيين بسبب تقاريرهم". وأضاف "إذا لم يسقطوا التهم الموجهة لهم ضد الصحافة، فيجب عليهم على الأقل ضمان حضور الصحفيين بأمان".

وتتهم منظمات غير حكومية السلطات التركية باستمرار بأنها تعدي على حرية الصحافة، من خلال توقيف صحافيين وإغلاق وسائل إعلام.

وتحتل تركيا المرتبة 154 من أصل 180 في تصنيف حرية الصحافة تنشره "مراسلون بلا حدود".

## القضاء التركي يفرج عن نصف الصحافيين المتهمين بنشر معلومات سرية

تقديم صور خاصة بجنازة أحد ضابطي المخابرات القتلين للصحافيين. وقال المحامي جلال أولجن إن المحكمة قضت الأربعاء بالإفراج عن المتهمين بارتكاب جريمة سرقة معلومات سرية تلفزيون أودا.تي.في، وفرحات جيليك وأيدن قيصر من صحيفة بني ياسام. غير أنه تم إبقاء ثلاثة زملاء لهم، بينهم باريش بهليغان مدير تحرير أودا.تي.في، قيد الاحتجاز طوال مدة المحاكمة التي أرجئت حتى التاسع من سبتمبر. وكتبت ملينا بيوم وهي من مؤيدي منظمة العفو الدولية في تركيا على تويتر "من المحبط للغاية وغير

تركيا وازدياد أعداد القتلى، وهو الأمر الذي جعل السلطات تتعامل بحذر مع التغطيات الصحافية التي تتناول هذا الموضوع، وشنت حملة ضد وسائل الإعلام والصحافيين الذين تحدثوا عن القضية.

وتتركز التهم الموجهة للصحافيين السبعة في القضية على مقالات وكتابات على وسائل التواصل الاجتماعي نشرت بعد وقت قصير من تصريح الرئيس رجب طيب أردوغان بأن تركيا لها "العديد من الشهداء" في ليبيا.

والمتهم الثامن هو موظف في بلدية أكهيسار بغرب تركيا، ووجهت إليه تهمة

إسطنبول - أصدرت محكمة تركية أمرا بالإفراج عن ثلاثة صحافيين واستمرار حبس ثلاثة آخرين يخضعون للمحاكمة على ذمة اتهامات بكشف أسرار الدولة في تغطيتهم لخبر مقتل ضابطين من المخابرات التركية في ليبيا.

ويواجه المتهمون في القضية وعددهم ثمانية، منهم ستة رهن الاحتجاز منذ أوائل مارس انتظارا للمحاكمة، تمها "بنشر معلومات تتعلق بأمن الدولة ويجب أن تبقى سرية" و"كشف معلومات حول أنشطة الاستخبارات".

وقالت وكالة أنباء الأناضول الرسمية إن المتهمين الستة الذين سجنوا أوائل مارس، يواجهون عقوبة السجن من تسع إلى عشرين سنة.

وخلال جلسة الأربعاء، دفع المتهمون ببراءتهم. وقالت الصحافية هوليا كيليش كاتبة التقرير "أنا لم أقم بكشف هوية (عضو الاستخبارات) ولا اسم عائلته، ولا أسماء أعضاء آخرين في أجهزة الاستخبارات التركية"، مضافة "كل ما قمت به، هو أداء عملي الصحافي".

وتدخلت تركيا في ليبيا بإرسال جنودها ومرتزقة لدعم حكومة الوفاق ضد الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، وهي الخطوة التي أثارت استكثارا عربيا ودوليا وسعا، وأجهدت محاولات الوصول إلى اتفاق بين الأطراف الليبية لحل الصراع الدائر في البلاد.

كما تسببت بوجع جدل كبيرة في تركيا، وانتقادات سياسية وشعبية بسبب إقحام الجنود في حروب لا تعني



سلاح الصحافيين أفلامهم بمواجهة السلطة